العلامة مفتاح: الحكومة تولي مناطق الحديدة المتضررة من الكوارث أولوية قصوى

الوزير الرباعي: اليمن سيظل عصياً على الانكسار وصامدا أمام أي محاولات النيل من السيادة الوطنية

محافظ الحديدة: حريصون على دعم الجمعيات بما ينعكس ايجاباً على واقع الصيادين

اليمن الزراعية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزار ة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 18 ذو الحجة 1446هـ | 14 يونيو 2025م | العدد 114 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

خلال زيارته التفقدية لمحافظة الحديدة:

- وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية: نعمل وفق رؤية تكاملية لدعم المبادرات المحلية وتسهيل حصول المزارعين على الشتلات
- الوزارة ستولي مديريتي "كمران" و"المنيرة" أولوية في خططها المقبلة من خلال تنفيذ مشاريع استراتيجية
- العمل التعاوني يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، والاكتفاء الذاتي

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تعلن اغلاق موسم اصطياد الحبار في منطقة البحر الأحمر

عميد المعهد التقني البيطري الزراعي بصنعاء حسين العذيب لـ "اليمن الزراعية":

- الطاقة الاستيعابية للمعهد تبلغ 120 طالباً سنوياً
- نمتلك بنية تحتية مناسبة وكادر تدريسي مؤهل
- المناهج الحالية قديمة وبعيدة عن الأساليب الحديثة

نحن بصدد افتتاح أول مستشفى بيطري في اليمن

من جبال ريمة إلى سوق سهول تهامة
بلال يحوّل حلم الطب البيطري إلى واقع

شجرة البلس (التين)
كنز زراعي يتجدد في همدان رغم التحديات

فلسفة واستراتيجية التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري

أهمية التعليم التخصصي في المجال السمكي

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 114 | السبت 18 ذو الحجة 1446هـ | 14 يونيو 2025م

- تفقد مشاريع خطة الطوارئ لمعالجة أضرار السيول في الحديدة
- نفذ زيارة للمرابطين في جزيرة كمران وعقد لقاء بالمنيرة لمناقشة الأنشطة والمشاريع الزراعية
- دشن مشروع تشجير 250 ألف شتلة سدر في وديان تهامة

الوزير الرباعي: نعمل وفق رؤية تكاملية لدعم المبادرات المحلية، وتسهيل حصول المزارعين على الشتلات، وإدماج الجمعيات الزراعية ضمن خطط التشجير الوطني

اليمن الزراعية- الحديدة:

نفذ وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي خلال أيام عيد الأضحى المبارك زيارات تفقدية إلى محافظة الحديدة، للاطلاع على أهم المشاريع ذات الصلة بالزراعة والثروة السمكية والمائية.

وتفقد مع النائب الأول لرئيس الوزراء العلامة محمد مفتاح، ومحافظ الحديدة عبدالله عطيفي سير تنفيذ مشاريع خطة الطوارئ الخاصة بمعالجة أضرار السيول في مديريات الزهرة واللحية والقناوص بالحديدة.

كما تفقد المسؤولون الطريق الرابط بين مديريتي القناوص واللحية، والذي تضرر جراء السيول باعتباره طريقاً مهماً يخدم شريحة واسعة من المزارعين، ويسهم في تسهيل تسويق المنتجات الزراعية من مناطق الحديدة إلى المحافظات الأخرى.

وخلال زيارتهم إلى قرية الناشرية في مديرية اللحية تفقد المسؤولون سير أعمال بناء منازل ووحدات سكنية للأسر التي تضررت منازلها كلياً جراء السيول، والتي يجري تنفيذها ضمن المبادرات المجتمعية في مختلف مديريات المحافظة، بواقع 400 منزل.

وأكد العلامة مفتاح أن الحكومة تولي مناطق الحديدة المتضررة من الكوارث أولوية قصوى، لافتاً إلى أن هذه الزيارات تأتي ضمن توجهات الدولة وخطة لجنة الطوارئ المركزية لمتابعة التنفيذ الواقعي للمشاريع التنموية في الميدان.

وأوضح أن ما يتم تنفيذه من تدخلات يعكس إرادة الدولة في التخفيف من آثار الكوارث، ويعزز من قدرة المجتمعات على الصمود، منوهاً إلى أهمية المبادرات المجتمعية التي تسهم في إعادة تأهيل المنازل المتضررة، داعياً إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المركزية والمحلية لاستكمال ما تبقى من الاحتياجات في المناطق المتأثرة.

وأشاد بالجهود التي تبذلها السلطات المحلية بالمحافظة والمديريات المتضررة وهيئة تطوير تهامة وتفاعلهم الكبير في تنفيذ التدخلات ومعالجات الأضرار، مؤكدا أن المناطق الزراعية الساحلية في الحديدة تمثل ركيزة في الأمن الغذائي الوطني، وتتطلب استجابة تنموية وخدمية تتناسب مع حجم أدوارها ومقوماتها الزراعية.

من جانبه، أكد وزير الزراعة، أن إعادة تأهيل الأودية والطرق الزراعية خطوة مهمة للتعافي في المديريات الريفية، لما لذلك من أهمية في انسياب المياه، وحماية القرى، وتعزيز فرص الإنتاج الزراعي.

وأشار إلى أن الوزارة تركز على إعادة تأهيل البنية الزراعية والمائية بما يضمن انسياب المياه، وحماية القرى، واستدامة الإنتاج، مع مراعاة منع تكرار الأضرار مستقبلاً من خلال معالجات جذرية وواقعية.

من جهته أوضح محافظ الحديدة أن السلطة المحلية تتابع باهتمام استكمال المشاريع الجارية، وتعمل على حشد الإمكانيات المتاحة لمعالجة آثار الكارثة وتعزيز حماية السكان، مثمناً اهتمام الدولة بمتابعة أوضاع المديريات المتضررة، معتبراً ذلك تجسيداً للمسؤولية تجاه أبناء المحافظة.

زيارة للمرابطين في جزيرة كمران:

كما نفذ وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ الحديدة عبدالله عطيفي، زيارة إلى مديرية كمران، في إطار الزيارات بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

والتقى الوزير الرباعي والمحافظ عطيفي خلال الزيارة بعدد من المرابطين في مواقعهم، وقدما لهم التهاني بهذه المناسبة الدينية، مشيدّين بثباتهم وتضحياتهم في الدفاع عن الوطن.

وأوضح وزير الزراعة والمحافظ عطيفي، أن المرابطين في كمران يمثلون خط الدفاع الأول في حماية الساحل والمياه الإقليمية.

وأوضحا أن القيادة ستبذل ما بوسعها على توفير متطلباتهم ودعم احتياجاتهم الميدانية.

واطلع وزير الزراعة ومحافظ الحديدة، على أوضاع المواطنين في المديرية، واستمعا إلى أبرز احتياجاتهم الخدمية، وفي مقدمتها مشاريع المياه والكهرباء والطرق.

وناقش لقاء بقيادات المديرية والجمعية التعاونية، المشاريع المقترحة، ومن بينها إنشاء سدود مائية، ووحدة شق تخدم مزارعي المديرية، وتوسعة شبكة المياه، وصيانة شبكة الكهرباء، ودراسة إنشاء محطات تحلية مياه، وتشجير بعض المناطق لتعزيز الغطاء النباتي.

وأكد الوزير الرباعي، أن الوزارة ستولي مديرية كمران أولوية في خططها المقبلة، من خلال تنفيذ مشاريع استراتيجية تعزّز من النشاط الزراعي وتلبي احتياجات المواطنين.

وأشار إلى أن التنسيق جار مع الجهات المختصة لوضع تلك المشاريع موضع التنفيذ في أقرب وقت.

من جانبه، أكد محافظ الحديدة، الحرص على تلبية احتياجات مديرية كمران في مختلف الجوانب الخدمية.

ولفت إلى أن السلطة المحلية ستعمل بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية على التسريع بتنفيذ المشاريع الضرورية، خاصة الكهرباء والمياه، بما ينعكس إيجابًا على واقع المواطنين ومعيشتهم.

بدورهم ثمّن المواطنون، هذه الزيارة، معبرين عن الأمل في أن تُترجم الزيارة إلى خطوات عملية تسهم في تحسين الخدمات وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

تدشين مشروع تشجير 250 ألف شتلة سدر في وديان تهامة

من جانب متصل، دشّن وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ الحديدة عبدالله عطيفي في مشتل مديرية المنيرة، مشروع بذر وتشتيل وتشجير 250 ألف شتلة من أشجار السدر.

ويأتي تدشين المشروع بالشراكة مع جمعية نحالي المنيرة التعاونية الزراعية والجمعية التعاونية الزراعية، في إطار مشاريع التوسع في التشجير وزيادة الرقعة الزراعية في المناطق الريفية.

واستمع الرباعي وعطيفي من المختصين، إلى إيضاح حول مكونات المشتل وآلية إنتاج الشتلات ومراحل الإكثار النباتي، إلى جانب خطة التوزيع على الجمعيات والمزارعين، والدور المتوقع للمشتل في دعم برامج التشجير المجتمعية وتحسين دخل الأسر الريفية ومربي النحل.

واعتبر وزير الزراعة، المشروع محطة مهمة ضمن جهود الوزارة الرامية إلى تنمية الإنتاج النباتي وتربية النحل، وتحقيق الاكتفاء المحلي من الأشجار المثمرة والبيئية، لافتاً إلى ما تمثله أشجار السدر من قيّمة غذائية ودوائية، إضافة إلى ارتباطها بالهوية الزراعية والثقافية في تهامة.

وأشار الدكتور الرباعي، إلى أن الوزارة تولي التوسع في إنشاء المشاتل المجتمعية في المديريات والمحافظات اهتماماً خاصاً، لما لها من أثر مباشر في تحسين مستوى دخل المزارعين، وتوفير فرص عمل مستدامة، فضلاً عن دورها في ترسيخ مفاهيم الشراكة المجتمعية في العملية الزراعية.

وأكد أن وزارة الزراعة تعمل وفق رؤية تكاملية تشمل دعم المبادرات المحلية، وتسهيل حصول المزارعين على الشتلات، وإدماج الجمعيات الزراعية ضمن خطط التشجير الوطني، مبينًا أن مشتل المنيرة سيكون نموذجاً ناجحاً قابلاً للتكرار في مناطق أخرى.

من جهته، أوضح محافظ الحديدة، أن افتتاح مشتل المنيرة يُعد مكسباً تنموياً للمديرية، ويعكس توجه الدولة لإحداث تحول نوعي في العمل الزراعي، لاسيما في المديريات الريفية التي تمتلك مقومات زراعية واعدة.

وأكد حرص قيادة المحافظة على دعم المشاريع البيئية والزراعية التي تلامس احتياجات المجتمع المحلي، وتسهم في استعادة الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، داعياً إلى تعزيز التنسيق بين الجمعيات الزراعية والمشاتل لتحقيق أفضل استفادة ممكنة.

وأشاد المحافظ عطيفي، بالجهود المبذولة في إعداد المشروع وتجهيز المشتل، وبالمستوى الفني الذي تم الوصول إليه، معتبراً تدشين المشروع، يفتح آفاقاً واسعة لتكرار التجربة في مديريات أخرى، ضمن خطط التنمية الزراعية المستدامة في تهامة.

اطلع على أوضاع الصيادين وتلمس احتياجاتهم

ناقش آليات تعزيز الإنتاج الزراعي .

وزير الزراعة : العمل التعاوني يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة

لقاء موسع بالمنيرة لمناقشة الأنشطة والمشاريع الزراعية

وفي إطار متصل، ناقش لقاء موسع عُقد في مديرية المنيرة بمحافظة الحديدة، ضم وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ الحديدة عبدالله عطيفي، الأنشطة والمشاريع المتعلقة بالتنمية الزراعية.

وخصص اللقاء لمناقشة آليات تعزيز الإنتاج الزراعي، وتوسيع نطاق الأنشطة المجتمعية، وتحسين سبل الاستفادة من الموارد المتاحة في المديرية، إضافة إلى تطوير بيئة العمل التعاوني بما يسهم في خدمة التنمية المحلية.

وتناول اللقاء عدداً من القضايا المتعلقة بواقع الجمعيات، وسبل تطوير آليات الإنتاج والتسويق، وتوفير الدعم الفني والتمويلي، بما يسهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

وخلال اللقاء، أكد وزير الزراعة على أهمية تفعيل العمل التعاوني الزراعي وتطوير الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية، مشيراً إلى أن الوزارة تنفذ برامج وخططا لدعم الجمعيات وتوفير المستلزمات الفنية والإرشادية اللازمة لرفع كفاءة الإنتاج وتحسين دخل الأسر المنتجة.

وأوضح أن الوزارة تضع مديرية المنيرة ضمن أولوياتها لما تمثله من بيئة زراعية خصبة، مشيراً إلى أن هناك مشاريع يجري العمل على إعدادها لتوسيع نطاق زراعة المحاصيل وتحسين قدرات المزارعين وتربية النحل، بالتنسيق مع السلطة المحلية والجهات ذات العلاقة.

واعتبر الدكتور الرباعي، العمل المشترك مع الجمعيات ركيزة أساسية في إنجاح الخطط الزراعية والتنموية، مؤكداً حرص قيادة الوزارة على توفير التدريب والتأهيل وتحفيز المبادرات الريفية المنتجة.

من جانبه، أشار محافظ الحديدة إلى أهمية تعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمعية للنهوض بالقطاع الزراعي، مؤكداً أن مديرية المنيرة تمتلك قدرات كبيرة يمكن استثمارها في تطوير الزراعة وتربية النحل.

ولفت إلى أن السلطة المحلية تعمل على توفير التسهيلات الممكنة لتنفيذ المشاريع الزراعية، ودعم جهود الوزارة في توسيع العمل التعاوني في المديريات الشمالية، بما ينعكس إيجاباً على سبل العيش والاقتصاد المحلي.

وأكد عطيفي، أن اللقاء يمثل خطوة عملية نحو استيعاب احتياجات الجمعيات وتحفيزها على تنفيذ مشاريع نوعية، داعياً إلى استمرارية اللقاءات التنسيقية وتوحيد الجهود الميدانية لإنجاح برامج التنمية الزراعية.

زيارة لمراكز الإنزال السمكي في الدريهمي

وعلى صعيد متصل، نفذ وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ الحديدة عبدالله عطيفي، زيارة إلى مراكز الإنزال السمكي في مديرية الدريهمي، للاطلاع على أوضاع الصيادين وتلمس احتياجاتهم.

واطلعا خلال الزيارة ومعهما وكيل وزارة الإدارة والتنمية المحلية والريفية عمار الهارب، ورئيس هيئة المصائد السمكية في البحر الأحمر حسين العطاس، على الخدمات المقدمة للصيادين في مرسى "بالِع" ومركز الإنزال في "النخيلة"، واحتياجات المراكز من التجهيزات لتطوير عملية الإنزال.

واستمع الوزير والمحافظ إلى شرح من مدراء المراكز والعاملين فيها حول أبرز الصعوبات التي تواجه نشاط الصيد، خاصة المرتبطة بالبنية التحتية، والذين أكدوا أهمية الدعم المؤسسي لتحسين الأداء وتوسيع قدرات الإنتاج.

إلى ذلك التقى وزير الزراعة ومحافظ الحديدة بالمرابطين من أفراد خفر السواحل في سواحل المديرية، وتبادلا معهم التهاني بعيد الأضحى، مشيدين بجهودهم في تأمين السواحل ومكافحة الصيد غير المشروع.

وتفقد الرباعي وعطيفي مكتب جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية في الدريهمي، والتقوا برئيس فرع الجمعية محمد ريب، وعدد من الصيادين.

وأشاد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بما تقدمه الجمعية من خدمات للصيادين وأسرهم، مؤكداً أن العمل التعاوني يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، والاكتفاء الذاتي.

وحث على تكامل الجهود المركزية والمحلية والمجتمعية للنهوض بواقع الصيادين، وتعزيز صمودهم في مواجهة التحديات، وتطوير المرافق المرتبطة بعمليات الإنزال والأوضاع المعيشة في المناطق الساحلية.

من جانبه، أكد محافظ الحديدة حرص السلطة المحلية على دعم الجمعية وتذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ أنشطتها، بما ينعكس إيجاباً على واقع الصيادين، ويعزز من دورهم في رفد الاقتصاد المحلي.

خلال تفقده أحوال المرابطين في جبهة بني حسن في محافظة حجة

الوزير الرباعي: اليمن سيظل عصياً على الانكسار وصامدا أمام أي محاولات النيل من السيادة الوطنية

اليمن الزراعية- حجة:

عبر وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي عن الفخر والاعتزاز بالمواقف البطولية التي يسطرها أبطال القوات المسلحة وذلك خلال زيارته للمرابطين في جبهة بني حسن بمحافظة حجة شمال غربي اليمن.

ونقل الوزير للمرابطين خلال الزيارة تهاني السيد القائد ورئيس المجلس السياسي الأعلى بهذه المناسبة، معتبراً الزيارة العيدية أقل واجب تجاه المرابطين في مواقع الشرف والبطولة الذين يذودون عن الوطن ويقفون في مساندة الأشقاء في فلسطين.

وأشاد الوزير الرباعي بالانتصارات وبالملاحم البطولية التي يسطرها المرابطون في جبهات الدفاع عن الوطن، معتبراً أن ما وصل إليه اليمن من نجاح وتقدم عسكري كان -بفضل الله تعالى- ثم بفضل المرابطين في الجبهات.

وأكد أن استمرار المرابطين في مهامهم في الجبهات خلال أيام اجازة العيد من أبرز الدلالات التي تؤكد بأن اليمن سيظل عصياً على الانكسار وصامدا أمام أي تحديات ومحاولات النيل من السيادة الوطنية.

من جانبهم جدد المرابطون التأكيد على جاهزيتهم لتنفيذ كل القرارات والخيارات التي تتخذها القيادة الثورية دفاعا عن الوطن وإسنادا للأشقاء في غزة.

مناقشة برنامجي التوسع والزراعة التعاقدية.

من جانب متصل وخلال زيارته لمحافظة حجة، ناقش الوزير الرباعي آليات تنفيذ برنامجي التوسع في الإنتاج وبرنامج الزراعة التعاقدية لمحاصيل الحبوب والبقوليات في المحافظة .

واستعرض الاجتماع الذي حضره وكيلا وزارة الإدارة والتنمية المحلية والريفية عمار الهارب والمحافظة للشؤون الزراعية إبراهيم عامر، ورئيس هيئة المصائد السمكية في البحر الأحمر حسين العطاس، آلية تنفيذ البرنامجين وتضافر الجهود الرسمية والشعبية للتوسع في زراعة الحبوب والبقوليات بما يكفل تأمين الغذاء ويعزّز من الصمود في مواجهة العدوان.

وخلال اللقاء، أشار الوزير الرباعي، إلى أن البرنامجين، يأتيان استجابة لموجهات السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي، وتنفيذاً لتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى، وفي إطار برنامج حكومة التغيير والبناء، لرفع مستوى إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية.

وأكد على ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات لتنفيذ البرنامجين بكفاءة وفاعلية بهدف التوسع في الإنتاج وخفض فاتورة الاستيراد وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وشدد على أهمية استكمال مسح بيانات المزارعين وتنظيمهم في مدارس حقلية، بما يتيح تقديم الإرشادات الزراعية المصاحب لعمليات الزراعة، ويحقق تحسين جودة الخدمات المقدمة للمزارعين.

بدوره، اعتبر وكيل وزارة الإدارة والتنمية المحلية والريفية الهارب، تنفيذ برنامجي التوسع في الإنتاج والزراعة التعاقدية للحبوب والبقوليات أولوية في خطط الوزارة، ومؤشراً مهماً في تقييم أداء مدراء المديريات.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 114 | السبت 18 ذو الحجة 1446هـ | 14 يونيو 2025م

التعليم الفني والتقني الزراعي

رافعة الاكتفاء الذاتي وركيزة للتنمية الزراعية

قبل سنوات، فضل الطالب فارس الداعري الانضمام إلى المعهد التقني الزراعي والبيطري بالعاصمة صنعاء، مؤكداً أن اختياره لهذا التخصص يأتي بهدف أن يكون قادراً على المساهمة في تطوير هذا القطاع.

ويضيف الداعري: "كان هذا التخصص خياري الأول لأنني كنت مهتمًا بالعلوم البيولوجية والزراعية منذ صغري، ويبدو أن هذا الشغف الطفولي تحول إلى التزام أكاديمي يعكس وعياً متزايداً بأهمية هذا النوع من التعليم".

اليمن الزراعية- الحسين اليزيدي:

الدكتور مراد: التعليم التقني الزراعي والبيطري ركيزة أساسية لا غنى عنها في النهوض بالاقتصاد الوطني

الدكتور فؤاد: التعليم الفني الزراعي يواجه تحديات كثيرة وهناك كوادر متفانية تبذل جهوداً كبيرة ذاتية للحفاظ على جودة التدريب

وبخصوص الحديث عن المناهج الدراسية، يؤكد الداعري أن هناك توازناً جيداً بين الجانبين النظري والعملي، مضيفًا أن "المناهج تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية بشكل جيد، وهناك توازن جيد بين المحاضرات النظرية والتدريبات العملية في المختبرات والمزارع، مما يساعدنا على فهم المفاهيم النظرية وتطبيقها عمليا"، منوهاً إلى هذا التوازن يمثل حجر الزاوية في أي برنامج تعليمي يهدف إلى تأهيل كوادر قادرة على الانخراط مباشرة في سوق العمل.

ويشير الداعري إلى أن أبرز الصعوبات التي يواجهها هي كمية المواد التي يجب دراستها في فترة زمنية قصيرة، وأيضاً بعض التجارب العملية التي تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، ومع ذلك، فإن الدعم من الأساتذة والزملاء يساعدني على التغلب على هذه التحديات"، مؤكداً أن بيئة المعهد، رغم التحديات، تتيح فرصاً للنمو والتطور الشخصي والمهني.

أما عن خططه المستقبلية، فيقول: "بعد التخرج، أخطط للعمل في مجال الزراعة، والطب البيطري، أما في القطاع الحكومي أو الخاص، وأود أن أطور مهاراتي وخبراتي من خلال العمل الميداني والمشاركة في المشاريع البحثية والتنموية.

ويرى فارس الداعري أن التعليم الفني الزراعي والبيطري يحتاج إلى المزيد من التركيز على التدريب العملي والميداني، بالإضافة إلى تحديث المناهج لتواكب التطورات التكنولوجية والبحثية. كما أن التعاون مع القطاع الخاص والمزارع يمكن أن يساهم في توفير فرص تدريب عملي أفضل للطلاب".

وبشأن قدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين، يؤكد الداعري أن الفرص موجودة، شرط امتلاك المهارات، معتقداً أن سوق العمل يستوعب خريجي تخصصات الزراعة والطب البيطري، لأن هذه المجالات تعتبر حيوية لاقتصاد أي بلد، وهناك حاجة مستمرة للخبراء في هذه المجالات لتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد، ومع ذلك، من المهم أن يكون الخريجون مستعدين للتكيف مع التحديات والفرص الجديدة في سوق العمل".

من جانبه يقول الطالب في المعهد التقني الزراعي "بسردود" محمد فايز إنه قرر الالتحاق بالمعهد عندما سمع السيد القائد عبد الملك الحوثي -يحفظه الله- في شهر رمضان في العام1442هـ يتحدث بأن الجانب الزراعي هو العمود الفقري للاقتصاد، مؤكداً أن موجهات السيد القائد كانت السبب لالتحاقه بالمعهد واستشعاره لأهمية الجانب الزراعي والحيواني في بلادنا للوصول نحو الاكتفاء الذاتي، خصوصاً، وأنه يسكن في منطقة زراعية خصبة ويتم فيها زراعة محاصيل عدة.

وعن المناهج الدراسية يوضح فايز، أنها جيدة جداً، لكن يجب تحديث المناهج الدراسية مع التطورات الحديثة في المجال الزراعي، مشيراً إلى أن الصعوبات تكمن في ضعف الجانب العملي، وإلى النقص في المعدات الزراعيه الحديثه التي لابد من استخدامها في الجانب العملي.

ويؤكد أن المعهد يستوعب أكبر قدر ممكن في هذه التخصصات؛ لأنه -بفضل الله- وبفضل توجه القيادة الحكيمة لدعم المجال الزراعي، فهناك دعم غير محدود وبوجود الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض في كل مديرية لدعم المزارعين وخدمتهم وتحقيق نجاحات متميزة مستمرة، فإن سوق العمل يستوعب أكثر وأكثر، آملاً أن يتحقق له النجاح والتوفيق مع جميع زملائه.

نوافذ أمل

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجه التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري في بلادنا، إلا أن النوافذ المفتوحة للأمل لا تزال كثيرة، بدعم من الكفاءات الوطنية العاملة في الميدان، والكوادر التي لا تزال تؤمن برسالة هذا النوع الحيوي من التعليم كأحد أركان التنمية الزراعية في البلاد.

وفي هذا الشأن يقول رئيس قسم الإنتاج الحيواني في معهد "سردود" الدكتور جعفر فؤاد إن التعليم الفني الزراعي والبيطري يمر بظروف صعبة، ويؤكد أن التعليم الفني الزراعي يواجه تحديات كبيرة وهناك كوادر متفانية تبذل جهوداً كبيرة ذاتية للحفاظ على جودة التدريب، في ظل غياب الكثير من المقومات.

ويضيف: "نعمل بوسائل متواضعة جدًا.. لا توجد لدينا أجهزة، أو أدوات تدريب حديثة، ولا حيوانات تجريبية كافية، ونفتقر إلى المختبرات المناسبة، ورغم هذا، نلجأ إلى الأساليب البديلة ونعتمد بشكل كبير على الشرح النظري والتجارب البسيطة داخل الفصل أو من خلال مبادرات خارجية بالتعاون مع جهات محدودة."

ويشير الدكتور جعفر إلى أن الإقبال على التخصصات الزراعية والبيطرية لا يزال ضعيفاً، وغالبا ما يتم اختيارها كخيار ثانوي من قبل الطلاب، مرجعاً ذلك، برأيه، إلى ضعف الوعي المجتمعي حول أهمية هذه التخصصات، وغياب الرؤية الواضحة لمستقبل الخريجين في سوق العمل. ويضيف أن "الكثير من الطلاب يأتون من بيئات ريفية، ويعانون من ضعف أكاديمي، لكننا نبذل جهدًا كبيرًا لتجاوز ذلك، من خلال تبسيط المفاهيم واستخدام أمثلة عملية من واقعهم اليومي".

ركيزة أساسية

من جانبه، يؤكد رئيس قسم الطب البيطري في المعهد التقني الزراعي والبيطري بصنعاء الدكتور محمد مراد، أن التعليم التقني الزراعي والبيطري يُعد ركيزة أساسية لا غنى عنها في النهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

ويقول: "هذا النوع من التعليم ميدانٌ حيوي مرتبط مباشرة بالأمن الغذائي، والاعتماد على الذات، وتنمية الريف في بلادنا.

ويضيف: "نحن نواجه تحديات كثيرة، لا تقتصر فقط على الجانب الأكاديمي أو الإداري، بل تمتد إلى الظروف المعيشية للمدرس نفسه، الذي يعمل رغم ضعف الرواتب والدعم، لكنه يدرك أهمية الرسالة التي يحملها تجاه طلابه ومجتمعه".

ويتابع الدكتور مراد: "نحن في المعهد نحاول قدر الإمكان تحديث المناهج، وقد أتممنا دورة في الوزارة تهدف إلى تطوير المحتوى التعليمي وجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر، كما نُشجع الطلاب على القيام بالأبحاث والمشاريع التي ترفع من قدراتهم التطبيقية، وتمدّهم بالمهارات التي يحتاجونها مستقبلاً".

ورغم محدودية الأدوات، يشير الدكتور مراد إلى توفر بعض الأجهزة والمستلزمات القديمة التي ما تزال صالحة جزئياً للاستخدام، لكنها بحاجة ماسة للتحديث وتوفير المواد التشغيلية من محاليل وتجهيزات تطبيقية.

ويعلق على تراجع إقبال الطلاب بقوله: "نحن نسعى لرفع الوعي بأهمية هذه التخصصات، ونعمل على تذليل العقبات الأكاديمية التي يعاني منها بعض الطلاب، خاصة من القرى، من حيث مستوى الفهم والكتابة، بالمزيد من الدعم والتوجيه، معتقداً أن تطوير الكادر التدريسي هو حجر الأساس لتحسين جودة التعليم، مقترحاً ضرورة تنفيذ برامج تدريبية مكثفة، وطباعة المقررات الدراسية بشكل دوري لتكون في متناول الجميع، حيث إن بعض المواد لا تتوفر إلا في شكل مذكرات خاصة لدى المدرس فقط، مما يعيق الطلاب عن المذاكرة المستقلة.

ويؤكد الدكتور مراد أن التعليم الفني الزراعي والبيطري له دور محوري في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على الثروة الحيوانية، وحمايتها من الأمراض، وتوفير التوعية لمربي المواشي، فضلًا عن الدور الذي يلعبه المهندسون الزراعيون في تحسين جودة الإنتاج الزراعي، ورفع كفاءة استخدام الموارد ولابد من الاهتمام به.

شجرة البلس (التين)

كنز زراعي يتجدد في همدان رغم التحديات

اليمن الزراعية: محمد أحمد

وسط قرية "مدام" عزلة وادعة في مديرية همدان بمحافظة صنعاء، تنتشر اشجار التين المعروفه محليا باسم البلس شامخة شموخ جبال اليمن، رغم التغيرات المناخية، والتحديات التي تواجه الزراعة في اليمن، تقاوم هذه الشجرة،من اجل البقاء

المزارع معين علي الحاج يواصل مسيرة أجداده في زراعة شجرة "البلس" (التين)، متحدياً الظروف المناخية وتقلبات السوق، ومستنداً إلى حكمة الأجداد وتجارب السنين.

إرث متجذر عبر الأجيال

يقول المزارع معين: "البلس موجود منذ عهد الآباء والأجداد، منذ حوالي ٤٥٠ سنه والدليل على ذلك المستندات التي ورثناها من اسلافنا مستندات التقسيم الفصول والبصائر الخاصة بالأرض التي تحكي تقسم اشجار البلس بين الورثة ويضيف ونحن مستمرون في زراعته حتى اليوم بل وفي توسع مستمر، خصوصا في الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار".

ويضيف: "كنت أمتلك في السابق أكثر من 400 شجرة، لكن أحداث عام 2011م وما تلاها من أزمات أدت إلى فقدان الغالبية، بسبب اعتمادنا على آبار جفّت. واليوم، لا يتبقى لديّ سوى نحو 80 شجرة، نعتمد في ريّها على مياه الأمطار كما كان يفعل أجدادنا".

زراعة منظمة ورعاية خاصة

ويؤكد الحاج أن زراعة البلس تتم بطريقة منظمة في بعض المزارع، بينما تنمو بعض الأشجار عشوائيًا على أطراف الحقول. ويقول: "نوليها رعاية خاصة تختلف عن بقية الأشجار المثمرة، لأنها شجرة حساسة وتحتاج لعناية دقيقة".

أنواع البلس وتقنيات الرعاية

يُزرع في المنطقة ثلاثة أنواع رئيسية من البلس، وهي:

البلس العربي البلدي، وهو النوع السائد والمتوارث.

البلس السوري، لكنه ضعيف ولا يحتمل البرد.

البلس الشوكي.

وعن العمليات الزراعية، ينقل لنا الحاج حكمة تراثية تقول:

"الذي ما يعلَن، ما يذوق التوكاب"، أي أن من لا يقلب التربة تحت شجرة البلس في موسم "علان" – وهو نجم زراعي يوافق نهاية موسم المطر – لن يحصد الثمار في العام التالي.

ويضيف: "حتى لو كانت الوسيلة غصن شوك، المهم تحريك الطين، كما تقول الحكمة الأخرى: (علان ولو بزربة)".

تلقيح فريد وموسم مثمر

يشرح الحاج عملية التلقيح قائلاً: "نقوم بجمع حبات البلس الذكر بعد نضجها، ونضعها في قماش لمدة يوم أو يومين حتى تخرج منها حشرة صغيرة تُعرف بـ(النسة)، تقوم بعملية التلقيح عند وصولها إلى زهور البلس، ثم تموت بعد أداء مهمتها".

بعد التلقيح، يبدأ موسم جني الثمار خلال شهرين، ويستمر من شهر إلى شهر ونصف، حيث يتم الجني في أواني صغيرة بعد صلاة الفجر، ثم تُعبأ في أوعية بلاستيكية خاصة (تُعرف بالنصايف)، ويُباع الكيلو بسعر يتراوح 750 إلى 1000ريال

أمراض وآفات تهدد الشجرة

يقول الحاج بدأت تظهر الآفات بوضوح على شجرة البلس منذ عام 2002م، ويُرجع بعض أسباب تفشيها إلى استخدام مبيدات ممنوعة دوليًا، أدت إلى القضاء على مادة طبيعية تُعرف بـ"اللك"، كانت تتشكل على سيقان البلس وتُستخدم كمادة مطهّرة ومضادة طبيعية للآفات.

المكافحة: بين المطر والتقاليد

يؤكد الحاج أن الأمطار تظل العامل الأول في مكافحة الآفات. ويضيف: "من يتّبع الطرق الزراعية القديمة كتقليم الأغصان المصابة وتقليب التربة ووضع الذبيل البلدي والرماد، لا يحتاج للمبيدات الكيميائية، بينما من يعتمد على الري الصناعي والإنتاج السريع يحتاج لاستخدام المبيدات".

ومع ندرة الأمطار في السنوات الأخيرة، لجأ المزارعون لاستخدام "المواطير" لري الأشجار ورشّها بالماء كل 3 إلى 4 أيام.

تسويق محدود وأسعار مستقرة

يتم تسويق ثمار البلس محليا، حيث يأتي تجار الجملة إلى المزارع مباشرة، أو يذهب بعض المزارعين إلى السوق المركزي في ذهبان. ويوضح الحاج أن الأسعار "مناسبة نسبيا"، نظرا لاستمرار موسم الجني لأكثر من شهر.

معوقات ومقترحات

يواجه المزارعون عدداً من الصعوبات، أهمها:

تفشي الآفات والحشرات.

ضعف القدرة على مكافحة هذه الآفات.

ويقترح الحاج دعما حكوميا في مجال المبيدات، وتوعية المزارعين بتقنيات الري الحديثة خاصة لأولئك الذين يعتمدون على آبار المياه الجوفية، للحفاظ على الموارد الطبيعية.

بين الحكمة والعلم

ويؤكد الحاج على أهمية الاستفادة من خبرات الأجداد في الزراعة، لكنه يضيف: "اليوم، لدينا مهندسون زراعيون من خريجي كلية الزراعة نعتمد عليهم في الاستشارات الزراعية الحديثة".

من جانبه أكد المهندس الزراعي سعد خليل أهمية محصول وفاكهة التين – المعروفة محلياً باسم "البلس العربي" – باعتبارها من أشجار الفاكهة المعمرة التي تتحمل الجفاف وتعيش لعقود طويلة، وتعد من الثروات الزراعية غير المستغلة بالشكل الأمثل في اليمن. ويشير إلى أنها فاكهة ورد ذكرها في القرآن الكريم، وهو ما يدل على عظمتها الغذائية والاقتصادية والبيئية.

انتشار واسع:

قال المهندس سعد إن زراعة أشجار التين منتشرة في العديد من المناطق اليمنية، أبرزها مديرية همدان - قرية مدام بمحافظة صنعاء، وكذلك مناطق متفرقة في محافظة البيضاء ومحافظة الحديدة على ضفاف الأودية والقيعان.

يُعتمد على محصول البلس في بعض المناطق كمصدر دخل رئيسي للأسر، رغم غياب الدعم الفني والإرشادي للمزارعين"، بحسب تعبيره.

بيئة مناسبة.. لكن تهديدات قائمة

أوضح المهندس خليل أن شجرة التين تستطيع تحمل درجات حرارة عالية تصل إلى 42 درجة مئوية، كما تتحمل الجفاف نتيجة امتداد جذورها العميق. إلا أن انخفاض درجات الحرارة لما دون الصفر يسبب أضراراً جسيمة لها. وأشار إلى أن درجة الحرارة المثالية لتساقط أوراق التين استعداداً للموسم الجديد هي أقل من 15 درجة مئوية.

أما بالنسبة للتربة، فأشار إلى أنها شجرة مرنة تنمو في مختلف أنواع التربة، وتفضل التربة الصفراء جيدة التهوية والصرف، خاصة في الأراضي الهامشية ومجاري السيول.

أصناف متعددة.. وثروة لم تُكتشف بعد

ويشير المهندس سعد خليل إلى أن أشهر أصناف التين المزروعة في اليمن:

التين الأسود البلدي (المحلي)

التين الأسود الطائفي (ينمو بريا)

التين الأمريكي (خضيري الشكل)

واعتبر أن هذه الأصناف تمثل تنوعا وراثيا قيّما بحاجة إلى دراسة وتصنيف، مع إمكانية إدخال أصناف جديدة محسّنة.

الآفات تهدد الموسم

وحذر المهندس خليل من انتشار عدد من الأمراض والآفات التي تؤثر على إنتاجية أشجار التين، أبرزها:

1. الحشرات القشرية: تمتص العصارة من الأغصان والثمار، وتزداد خطورتها مع الجفاف وقلة الري.

2. حفار ساق التين: تتسبب اليرقات بعمل أنفاق داخل جذع الشجرة، وقد تؤدي إلى وفاتها خلال أشهر..

وأوضح: "المكافحة تبدأ من التنظيم الجيد للعمليات الزراعية، وعدم الإفراط في التسميد الكيميائي، مع اعتماد الأسمدة البلدية والمراقبة الدورية واستخدام المصائد الضوئية والرش الوقائي عند الضرورة، وتحت إشراف مختصين."

مشاكل المزارعين.. ضعف التوعية والإرشاد

أبرز المهندس سعد عدداً من المعوقات التي تواجه مزارعي البلس العربي، ومنها:

- ضعف الوعي بالعمليات الزراعية السليمة من ري وتسميد وتقليم.
- عشوائية العمل الزراعي في الري وا لتلقيح .
- قلة المعرفة بالإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات.
- غياب حملات رش وقائية بسبب ضعف إمكانيات المزارعين.
- ضعف دور الإرشاد الزراعي في نشر النشرات والبرشورات التوعوية.

توصيات عاجلة للنهوض بالمحصول

قدّم المهندس سعد خليل مجموعة من التوصيات الهامة لتحسين إنتاجية وجودة محصول التين، أهمها:

1. تنفيذ برامج توعية وإرشاد زراعي عبر وسائل الإعلام المختلفة.
2. توفير المبيدات والمكافحة الطارئة كقروض موسمية للمزارعين.
3. تأسيس مدرسة حقلية للمزارعين لتبادل الخبرات برعاية جمعية القطاع الشمالي بمحافظة صنعاء.
4. الاهتمام بعمليات الري والتسميد المنتظم، مع إدخال شبكات الري الحديثة.
5. رفع وعي المزارعين بالتوسع في زراعة التين في المناطق المناسبة بيئيًا.

ويقول المهندس خليل: إذا أردنا تنمية الريف اليمني ورفع مستوى دخل المزارع، فعلينا أن نبدأ من حيث توجد الفرص الزراعية الحقيقية، والتين أو البلس العربي أحد أبرز هذه الفرص، ينتظر منّا فقط أن نستثمره بذكاء.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 114 | السبت 18 ذو الحجة 1446هـ | 14 يونيو 2025م

المعهد التقني الزراعي بسردود

منارة للتعليم المهني الزراعي في قلب الحديدة

في قلب سلة اليمن الغذائية، محافظة الحديدة، حيث تُعانق خصوبة الأرض طموح الإنسان، يقف المعهد التقني الزراعي – سردود، كأحد أعمدة التعليم المهني الزراعي في البلاد، يحمل على عاتقه رسالة التنمية عبر تأهيل الكادر البشري القادر على استثمار الأرض والموارد، وتحويل التحديات إلى فرص إنتاج وإبداع.

اليمن الزراعية | خـاص

موقع استراتيجي في قلب البيئة الزراعية

يقع المعهد في منطقة الكدن بمديرية الضحي، محاطًا بمزارع المانجو والموز والمحاصيل المتنوعة، وجوار مشاريع إنتاجية وبحثية كبرى مثل مزرعة سردود، والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، والشركة الوطنية للألبان، ما يجعل من موقعه امتدادا طبيعيًا لرسالته التعليمية والتدريبية. فهنا لا تقتصر القاعات على المحاضرات، بل تمتد المعارف إلى الحقول، وتصبح المزرعة مختبراً عملياً مفتوحاً.

تاريخ عريق ومسيرة تطور

تأسس المعهد عام 1982 بتخصص زراعي مهني واحد. وظل المعهد سنوات يستقبل الطلبة في تخصص وحيد، وبعد عشرين عاماً من العطاء، تم اعتماد ثلاثة تخصصات مهنية في العام 2002/2003، ثم واصل التوسع بإضافة برامج تقنية نوعية تلبي متطلبات الواقع الزراعي في اليمن.

رؤية طموحة ورسالة ملهمة

يؤمن المعهد برسالة التعليم والتدريب المهني المرتكز على بناء القدرات وتغيير السلوك المهني بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل، ويضع نصب عينيه هدفًا واضحًا يتمثل في رفع جودة وكفاءة التعليم التقني الزراعي، والتحسين المستمر للمخرجات، وتوفير بيئة تدريبية محفزة وآمنة تحقق العدالة والشفافية وتدعم العمل الجماعي.

وقال المهندس رضوان قائد عبيد، عميد المعهد: "نحن نعمل على ترجمة الرؤية إلى واقع ملموس، ونضع نصب أعيننا بناء كفاءات قادرة على إحداث تحوّل حقيقي في القطاع الزراعي، بما يخدم أهداف الأمن الغذائي والتنمية المستدامة."

أقسام متنوعة وتخصصات نوعية

يضم المعهد قسمين وعددًا من ا لتخصصا ت :

أولاً: المستوى المهني (ثلاث سنوات بعد الأساسي):

الإنتاج النباتي
الإنتاج الحيواني
الصناعات الغذائية

ثانيًا: المستوى التقني (سنتان بعد الثانوية):

المحاصيل الحقلية (منذ العام 2014/2013م)
الصناعات الغذائية (أول تخصص تقني في اليمن – افتتح 2022/2023م)
صحة الحيوان (الوحيد على مستوى المحافظة – افتتح في 2022/2023م)
برامج تدريبية متنوعة

لا يقتصر المعهد على التعليم النظامي، بل يقدم العديد من البرامج التدريبية القصيرة الموجهة للمزارعين والشباب الباحثين عن تطوير مهاراتهم، وتشمل:

في المجال الحيواني:
تربية الماشية والدواجن (لاحم وبياض)
تسمين العجول والأغنام
تصنيع مكعبات الأعلاف
الرعاية البيطرية

في الصناعات الغذائية:
صناعات ألبان، الجبن، المثلجات
معجنات ومخبوزات
صناعة المشروبات
صناعة معجون الصلصة

في المجال النباتي:
إكثار الأشجار والشتلات بالتطعيم
إكثار نباتات الزينة وتنسيق الحدائق
مكافحة الأمراض النباتية
تركيب وإدارة البيوت المحمية
تربية النحل وإنتاج العسل ومنتجاته
تخطيط وتركيب شبكات الري
زراعة الخضر بالأنفاق
صناعات الكمبوست والسيلاج
تخطيط وإدارة المزارع
تحسين إنتاج محاصيل الحبوب والنقدية
تشغيل وصيانة المعدات الزراعية
دراسات إعداد دراسات الجدوى

كما يقوم المعهد بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع الزراعية والحيوانية والإنتاجية والخدمية، بما يعزز من فرص نجاح المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة.

خدمات مجتمعية مجانية

من موقعه المجتمعي، يقدم المعهد خدمات بيطرية واستشارية مجانية لأهالي المنطقة، ويشارك في الفعاليات التوعوية الصحية، كما ينظم دورات قصيرة مفتوحة لجميع الفئات، ويقدم خدمة تهجين الأبقار المحلية بسلالة "الفريزيان" لتحسين الإنتاجية.

وأكد المهندس رضوان قائد عبيد أن "المعهد لا يرى نفسه مجرد مؤسسة تعليمية، بل شريك تنموي فاعل يخدم المجتمع المحلي ويساهم في بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة والإنتاج."

بنية تحتية متكاملة تسند جودة التدريب

يضم المعهد مرافق تعليمية وتطبيقية حديثة، منها:

قاعات واسعة
معامل حاسوب وصناعية وزراعية
مكتبة
جامع
حضائر
مطعم
سكن داخلي للطلبة وعوائل المدرسين
مزرعة تعليمية بمساحة 62 معاد
ثلاث آبار ارتوازية
عيادة بيطرية

كادر مؤهل

يقود المعهد كوكبة متميزة من الكادر، يحملون على عاتقهم تدريب وتأهيل شباب قادر على قيادة التنمية الزراعية والحيوانية والبيئية في اليمن، ويبلغ عدد الكادر التدريسي 58 موظفاً.

تحديات الحرب

بسبب الحرب والعدوان على بلادنا منذ العام 2015م، كادت أن تتوقف مسيرة المعهد، وتعرضت بعض ممتلكاته للنهب. ومع انطلاقة الثورة الزراعية والتنموية، وبمتابعة مباشرة من السيد إبراهيم المداني، رئيس اللجنة الزراعية والسمكية العليا، وضمن إطار الثورة الزراعية، أعيد تأهيل السكن، واستعيدت الثروة الحيوانية والمعدات، وتم افتتاح تخصصات تقنية حديثة.

وقد أسهم صندوق تنمية المهارات في تمويل تأهيل المعهد، حيث تم تأهيل السكن الداخلي (200 دولاب وكرسي وفرش وبطانية ومخدة وملاية)، وتحسين شبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ما انعكس على ارتفاع عدد الملتحقين من 10 طلاب إلى أكثر من 180 في أول عام بعد إعادة الإحياء.

مسيرة عطاء

طوال أكثر من 40 عامًا، رفد المعهد سوق العمل بـ 2671 خريجًا وخريجة، أصبح كثير منهم روادًا في الزراعة والصناعات الغذائية، ومساهمين فاعلين في الاقتصاد المحلي والوطني.

التحديات الراهنة

رغم هذا الزخم، يواجه المعهد تحديات مستمرة أبرزها:

- غياب الميزانية التشغيلية
- عدم القدرة على صيانة الحراثات الزراعية أو توفير حراثة للمعهد
- نقص مواد التدريب
- تسرب الكوادر
- عدم توفير منظومة الطاقة الشمسية

طموحات لا تعرف الانطفاء

وأشار عميد المعهد المهندس رضوان قائد عبيد إلى أن "قيادة المعهد لم تركن للظروف، بل وضعت خطة مستقبلية طموحة تشمل تطوير العملية التدريبية وربطها بسوق العمل، وتعزيز الإنتاج الغذائي عبر التدريب التطبيقي، وفتح تخصصات جديدة نوعية، وتحسين إدارة الموارد لضمان جودة المخرجات."

لم يعد المعهد التقني الزراعي – سردود مجرد مؤسسة تعليمية، بل صار منصة للإنتاج والتنمية، ورافعة لتحويل الريف من هامش إلى مركز. ففي كل طالب يتخرج من هذا المعهد، تُزرع شتلة أمل لمستقبل أكثر خضرة، وأكثر أمناً غذائياً، وأكثر ارتباطاً بجذورنا الزراعية الأصيلة.

عميد المعهد التقني البيطري الزراعي بصنعاء الأستاذ حسين محمد العذيب في حوار مع صحيفة اليمن الزراعية

نحن بصدد افتتاح أول مستشفى بيطري في الجمهورية اليمنية، ويقع داخل المعهد

أكد عميد المعهد التقني البيطري الزراعي بصنعاء، الأستاذ حسين العذيب، أن المعهد يعمل على رفع مستوى التعليم ورفد البلاد بالكفاءات، خاصة مع التوجّه الجاد نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.
وأوضح العذيب، في حوار خاص مع صحيفة اليمن الزراعية، أن خريج المعهد يستطيع العمل بعد تخرجه مباشرة.

حاوره مدير التحرير

تبلغ الطاقة الاستيعابية للمعهد 120 طالباً سنوياً.

المناهج الحالية قديمة وبعيدة عن الأساليب الحديثة، وهذا ما يؤثر سلباً على الإقبال.

إقبال الفتيات في المعهد قليل جداً، لا يتجاوز 2%، مقابل 98% من الذكور.

نسبة التعليم العملي تبلغ تقريباً 30%، والنظري 70%.

بداية، نود أن نعرف منكم نبذة مختصرة عن المعهد التقني البيطري الزراعي بصنعاء؟

تم افتتاح المعهد وتشغيله في العام الدراسي 1982 / 1983م كأول مؤسسة تعليمية تدريبية مهنية نظامية في مجال إعداد الأطر البيطرية المؤهلة مهنياً (علمياً وعملياً).

وفي العام 1990م أُدخل التخصص الزراعي إلى جانب التخصص البيطري. وفي العام 2002 / 2003م أُعيدت النظر في مناهج التعليم والتدريب المهني البيطري والزراعي، وتم اعتماد أربعة تخصصات في المعهد على النحو التالي:

تخصص ثانوي مهني بيطري عام
تخصص ثانوي مهني إنتاج حيواني
تخصص ثانوي إنتاج نباتي
تخصص ثانوي صناعات غذائية

وفي العام 2004 / 2005م تم استحداث مستوى تقني بيطري واعتماد تخصص "صحة الحيوان".
وفي العام 2013 / 2014م تم استحداث مستوى تقني تخصص "بساتين".

حالياً يضم المعهد الأقسام الآتية:

القسم البيطري
قسم الإنتاج الحيواني
قسم الصناعات الغذائية
القسم الزراعي

ما هي رؤية ورسالة المعهد التي يسعى لتحقيقها في ظل التحديات الراهنة؟

الرؤية هي العمل على رفع مستوى التعليم في المعهد ورفد بلادنا بالكفاءات، خاصة وأن بلادنا تسعى نحو الاكتفاء الذاتي، وذلك عن طريق تحديث المناهج، ومتابعة الجهات ذات العلاقة لدعم وتشجيع الطلاب الملتحقين، خاصة وأن أقسام المعهد لها دور كبير في إنشاء كوادر مؤهلة تخدم الوطن والمواطن.

ما هي الأهداف الاستراتيجية التي يعمل المعهد على تحقيقها خلال السنوات القادمة؟

هدفنا هو:

1. إنشاء بيئة تعليمية حديثة مكتملة الأركان، تبدأ من إعداد وتجهيز البنية التحتية، وإعادة تهيئة المعهد بجميع أقسامه.
2. إنشاء مشاريع صغيرة كنماذج للتعليم الحديث والتطبيقات العملية، حتى يستطيع الطالب ممارسة مهنته بكفاءة وفق الأساليب الحديثة.
3. العمل على رفع مستوى الوعي لدى المجتمع بأهمية الطب البيطري والزراعي.

هل هناك خطط لافتتاح تخصصات جديدة في المستقبل؟ وما التخصصات التي عليها إقبال كبير من الطلاب؟

نعم، هناك خطط لافتتاح تخصصات جديدة في المستقبل. أما من حيث الإقبال، فالقسم البيطري والقسم الزراعي هما الأكثر إقبالاً.

ما هي شروط ومعايير القبول في المعهد؟

في التخصصات المهنية: أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة التعليم الأساسي.
وفي التخصصات التقنية: أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة (القسم العلمي).

كم تبلغ الطاقة الاستيعابية السنوية للمعهد؟ وهل هناك إقبال متزايد على الالتحاق به؟

تبلغ الطاقة الاستيعابية للمعهد 120 طالباً سنوياً. وقد بدأ الإقبال بالتزايد منذ العام الدراسي 2024 / 2025م.

ما مدى إقبال الفتيات على الالتحاق بالمعهد؟

للأسف الشديد، إقبال الفتيات في المعهد قليل جداً، حيث يمثلن 2% فقط، مقابل 98% من الذكور.

كيف تقيمون البنية التحتية للمعهد من حيث المباني والقاعات والمعامل؟

هناك بنية تحتية مناسبة من حيث المباني والمعامل والقاعات، ولكن نظراً لانقطاع النفقات التشغيلية عن المعهد بسبب الأوضاع الراهنة، لا تتوفر الإمكانيات اللازمة لشراء متطلبات المعامل وتنفيذ التعليم العملي بالشكل المطلوب.

هل هناك معامل ومختبرات عملية كافية لمختلف التخصصات؟ وما مدى جاهزيتها؟

نعم، هناك معامل لكل التخصصات، وهي جاهزة للعمل في حال توفر الدعم أو المخصصات المالية لتغطية احتياجاتها.

ما نسبة التدريس العملي مقابل النظري في مناهج المعهد؟

حالياً، نسبة التعليم العملي تبلغ تقريباً 30%، مقابل 70% للنظري. وفي بعض الأحيان لا نستطيع توفير احتياجات التعليم العملي لعدم وجود مخصصات مالية.

ما مدى مواءمة مخرجات المعهد مع متطلبات سوق العمل الزراعي والبيطري؟

المواءمة جيدة، حيث يستطيع الطالب ممارسة مهنته مباشرة بعد التخرج، سواء كطبيب بيطري أو غيره من التخصصات.

هل يمتلك المعهد مزارع أو حضائر حيوانية يتم فيها التطبيق العملي؟

نعم، المعهد يمتلك مزارع وحظائر معدة ومجهزة، ولكن بسبب انعدام النفقات التشغيلية، لا يوجد فيها حالياً سوى ثور واحد وعدد 5 من الماعز، بسبب عدم القدرة على شراء الحيوانات وتوفير الأعلاف. كما أن لدى المعهد أرضاً زراعية كبيرة نمارس فيها الزراعة التقليدية بحسب الإمكانيات المتاحة وبجهود ذاتية.

كما علمنا أن المعهد يمتلك مستشفى بيطري، حدثنا عنه؟

نعم، المستشفى البيطري التعليمي الحديث الذي نحن بصدد افتتاحه خلال العام الحالي، يُعد أول مستشفى بيطري في الجمهورية اليمنية. وقد جاء افتتاحه بعد متابعة حثيثة، ويقع داخل المعهد ويضم غرف عمليات ومختبرات مجهزة بأحدث الأجهزة.

هل لدى المعهد شراكات أو تنسيق مع مؤسسات حكومية أو خاصة لاستيعاب الخريجين؟

يتم التنسيق معهم في مجال تنفيذ التدريب العملي، أما استيعاب الخريجين، فالوضع الحالي يجعل ذلك صعباً.

كيف يتم إعداد الطالب ليكون مؤهلاً ميدانياً ومواكباً لحاجات السوق؟

يتم ذلك من خلال التركيز على التطبيق العملي، وتوفير ما يتطلبه، بالإضافة إلى تعليمه الأساليب الحديثة والدراسات المعاصرة.

ما مدى تحديث وتطوير المنهج ليتواكب مع التطور الحاصل في القطاع الزراعي والحيواني؟

للأسف، المناهج قديمة، ولها سنوات طويلة دون تحديث، وهي بعيدة عن الأساليب الحديثة، مما يؤثر سلباً على الإقبال على المعهد. نحن نعمل حالياً على تحديث المناهج لتواكب التكنولوجيا الحديثة، ونعمل على استحداث الزراعة المائية كنموذج حديث.

ماذا عن الكوادر التدريسية في المعهد؟

هناك كادر تدريسي متميز ومؤهل، وله بصمات واضحة في العملية التعليمية. إلا أن انقطاع الرواتب بسبب الحصار أثر سلباً على العملية التعليمية، لكننا نعمل جاهدين على استمرار التعليم داخل المعهد.

هل لدى المعهد نقص في بعض التخصصات التدريسية أو الفنية؟

نعم، هناك نقص، وقد تم تعويضه بتوفير مدرسين بدلاء.

ما هي الخطط المستقبلية لتطوير المعهد؟

1. متابعة الجهات ذات العلاقة لاعتماد مخصصات المعهد.
2. شراء الأبقار وإعادة تفعيل حضائر المعهد.
3. إنشاء نماذج علمية حديثة داخل المعهد تكون لها عوائد.
4. تعزيز الجانب العملي للطلاب.
5. افتتاح المستشفى البيطري التعليمي الحديث.

ما أبرز الصعوبات والعوائق التي تواجه إدارة المعهد؟

الصعوبات تتمثل في انقطاع النفقات التشغيلية المخصصة للمعهد، علماً بأن المعهد يحتاج إلى مخصصات تغطي جميع احتياجاته الأكاديمية والعملية والصيانة.

كذلك انقطعت وجبات التغذية عن الطلاب الساكنين في المعهد، والتي كانت معتمدة لهم قبل الحرب، مما أدى إلى انخفاض الإقبال.

كيف تتعاملون مع تحديات التمويل والصيانة والتجهيزات في ظل الوضع الراهن؟

لا توجد أي مخصصات مالية معتمدة، ونتعامل مع هذه التحديات بجهود ذاتية فردية حسب المتاح.

كلمة أخيرة توجهونها؟

بما أن توجه القيادة الثورية والسياسية نحو الاكتفاء الذاتي ندعو الجهات الرسمية أن تلتفت التفاتة صادقة للمعهد البيطري الزراعي والذي يمتلك بنية تحتية مناسبة تتواكب مع كادر تدريسي متميز ولدية القدرة على رفد بلادنا بالكوادر المؤهلة التي تخدم الوطن .عن طريق اعتماد المخصصات واعادة تاهيل البنية التحتيه للمعهد بجميع اقسامها حتى يكون المعهد نموذجا مشرفا يعود خيره على الوطن والمواطن .

ثانيا /انصح اولياء الامور بان يحثو ابنائهم على الالتحاق بالمعهد البيطري الزراعي لما له من اهمية كبيرة وخاصة في وضعنا الراهن ..

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 114 | السبت 18 ذو الحجة 1446هـ | 14 يونيو 2025م

فلسفة واستراتيجية التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري

د. يوسف المخرفي

إن من حسن الطالع أن يتوصل الإنسان، بفضل ما آتاه الله من العلوم والمعارف والتجارب، إلى صيغة علمية تخطيطية تُلخِّص ماذا يريد، وتُفسِّر كيف يحقق ما يريد، ولماذا يريد، ولماذا يتبع هذا وذاك ليحقق ما يريد. إنها الفلسفة التي تُحدِّد نظرة الإنسان للشيء من جميع أبعاده، والاستراتيجية التي تُعد بمثابة الخطوط العريضة لتطلعاته وأهدافه.

إن وطننا الحبيب يفتقر إلى الرؤية والخطة، ويحتاج إلى صياغة الفلسفة وتحديد الاستراتيجية. إن وطننا الحبيب ضحية العمل الارتجالي لا المؤسسي، ضحية قرارات "التخزينة" لا الخطة والاستراتيجية. نعم، تغص بلادنا بالعديد من المعاهد الفنية والتقنية الزراعية والكليات البيطرية، لكنها تفتقر إلى الفلسفة والرؤية والخطة والاستراتيجية. ونتج عن ذلك عدة أمور مفزعة وموجعة، وفي مقدمتها انفصام مخرجات تلك المعاهد والكليات عن الواقع اليمني بالذات، وكذلك عدم ربط وتوظيف تلك المخرجات في سوق العمل.

ولك أن تسأل مديرًا لذلك المركز أو عميدًا لتلك الكلية، فسيُجيبك بكل تعال: "يعنيني التأهيل ولا دخل لي بتوظيف المُخرجات والخريجين"، ويكأنه يدور في فلك لوحده ولا شأن له بالتنمية الوطنية الجُزئية أو الشاملة، وتلك فاجعتان.

والفاجعة الثالثة مفادها أن تلك المخرجات كان يمكن أن تُحدث تغييرًا، أو تُسجِّل رقمًا، إذا تم استيعابَها في إنشاء وتشغيل المزارع الحكومية العملاقة للفواكه أو الخضروات أو الألبان ومشتقاتها، أو شركات الاصطياد السمكي، ولكن لا شيء مما ذُكر، وبالتالي لنا الحق في أن نفجع ونفزع.

من هنا، تتحدد فلسفة تلك المعاهد والكليات، أي نظرتنا إلى دورها في تخريج الكوادر المطلوبة لسوق العمل الحكومي، والمفروضة على سوق العمل في القطاع الخاص، فبدون فرضها عليه، سيظل المزارع يقوم بالدور التقليدي بديلًا عن الدور العصري الذي تم تأهيل الخريج للقيام به، في سبيل تحقيق نهضة زراعية ملموسة وتسجيل أرقام زراعية تنموية ملحوظة.

وقد تحدثت مع قيادات أكاديمية في الحكومة: كيف للتعليم الفني والتقني أن يُقدِّم برامج طبية ولغوية وحاسوبية؟ صحيح أن جميعها لازمة في تأهيل الفني والتقني الزراعي وغير الزراعي، ولكن من الجدير بها أن تُقدِّم تعليمًا فنيًا وتقنيًا مختلفًا في مناهجه وبرامجه وتطبيقاته عمّا تُقدمه الجامعات الأكاديمية في ميدان التعليم العالي.

من هنا، نلحظ الضربة القاصمة للتعليم الفني والتقني الزراعي وغير الزراعي الناتجة عن غياب الرؤية، وعدم صياغة الفلسفة المحددة، والاستراتيجية الواضحة، وكذلك عدم شمول التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري في منظومة متكاملة مع بقية عناصر ومكونات مدخلات التنمية الزراعية المأمولة.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

التعليم الفني والتقني الزراعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصادية

م/عبد السلام ظافر

يُعد التعليم الفني والتقني، ولا سيما في المجالات الزراعية والبيطرية، من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنهضة الاقتصادية في أي بلد يعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش. فهذه المجالات التعليمية لا تقتصر على تقديم المعارف النظرية، بل تركز بشكل كبير على المهارات التطبيقية التي تُسهم في تأهيل كوادر قادرة على التعامل مع تحديات الزراعة والإنتاج الحيواني بأسلوب علمي وفعّال.

إن التعليم الفني الزراعي والبيطري يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين جودة المحاصيل الزراعية وزيادة الإنتاجية. كما يُسهم في تطوير الممارسات الزراعية وتطبيق الأساليب المستدامة، مما يساعد على الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، ويضمن استمرارية النشاط الزراعي دون الإضرار بالنظم البيئية.

من جهة أخرى، يُساهم التعليم الفني الزراعي في توفير فرص عمل حقيقية للشباب، عبر تأهيلهم للعمل في مهن متخصصة ضمن القطاع الزراعي والغذائي، كصناعات التصنيع الغذائي، وتربية الحيوانات، وتحسين السلالات، ما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني. كما أن التكوين الفني في مجال الطب البيطري يُسهم في تعزيز صحة الحيوانات والوقاية من الأمراض المعدية، مما يُحسن من إنتاجيتها ويقلل من الخسائر الاقتصادية التي قد تُسببها الأوبئة الحيوانية.

وتشمل التخصصات التي تُدرَّس في هذه المعاهد مجالات متعددة ومتكاملة، مثل إدارة الأراضي، وتوفير الأسمدة والمبيدات، وتصميم وتطبيق أنظمة الري الحديثة، وتصميم المباني الزراعية، وتربية الحيوانات، وتحسين السلالات، والوقاية من الأمراض، وتشخيصها، وعلاج الأمراض الحيوانية، وتقديم الرعاية الصحية الشاملة للثروة الحيوانية.

إن هذه التخصصات تُمكن الطلبة من اكتساب مهارات مهنية وعملية تجعلهم جزءًا فاعلًا في مسار التنمية الزراعية، وتُؤهلهم ليكونوا ركيزة أساسية في بناء اقتصاد زراعي قوي ومتين.

التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري ودوره في التنمية الاقتصادية

فتحي الذاري

يُعد التعليم الفني والتقني أحد الدعائم الحيوية لتحقيق التنمية الشاملة، ولا سيما في قطاعات الزراعة والطب البيطري، لما له من دور محوري في إعداد كوادر مؤهلة تسهم في تطوير هذه المجالات الحيوية. وفي بلد مثل اليمن، يواجه تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، تزداد أهمية التعليم الفني والتقني كأداة استراتيجية لبناء القدرات الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز التنمية المستدامة. يتمثل هذا التعليم في مجالات متنوعة تشمل التدريب على إدارة العمليات الزراعية وتطبيق تقنيات الزراعة الحديثة والإنتاج النباتي، وكذلك الحصاد والري والتخزين، مما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل. كما يشمل التعليم البيطري إعداد فنيين قادرين على تشخيص ومعالجة الأمراض الحيوانية، وتحسين سلالات الماشية، وإدارة مشاريع الإنتاج الحيواني، بما ينعكس بشكل مباشر على رفع إنتاج اللحوم والألبان والدواجن. ويتوسع التعليم التقني ليشمل تخصصات متعددة مثل تكنولوجيا المياه، وإدارة الموارد الطبيعية، والهندسة الزراعية، والتغذية الحيوانية، واستصلاح الأراضي، وهي مجالات تفتح آفاقًا أرحب لتطوير الخدمات الزراعية والبيطرية.

تتجلى الأهمية الاقتصادية والتنموية لهذا النوع من التعليم في قدرته على تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال كوادر مدربة على استخدام التقنيات الحديثة، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي. كما يسهم في ترسيخ مفاهيم الزراعة النظيفة وترشيد استخدام الموارد، بما يحافظ على البيئة ويدعم التنمية المستدامة. ومن خلال تدريب متخصصين على تطبيق معايير الجودة والسلامة، تتحسن جودة المنتجات الزراعية والحيوانية، ما يساعد على فتح أسواق جديدة للصادرات اليمنية. إضافة إلى ذلك، فإن التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري يخلق فرص عمل جديدة، ويزيد من دخل الأسر، ويدعم نمو الصناعات الغذائية والتسويق الزراعي، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني. ويمثل أيضًا وسيلة للحد من الفقر والتهميش من خلال تمكين المجتمعات الريفية وتحسين مستوياتهم المعيشية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

إن التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري يشكل ركيزة أساسية لبناء مستقبل اقتصادي واعد في اليمن، وذلك عبر تخريج كوادر متخصصة تواكب التطورات الحديثة وتدعم جهود تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. ومن أجل تفعيل هذا الدور المحوري، تبرز الحاجة إلى تنسيق وتكامل الجهود بين مختلف الجهات ذات العلاقة، من خلال تبني سياسات داعمة، وتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية حديثة، وتوفير بيئة تعليمية متطورة. هذا المسار التكاملي يضع اليمن على الطريق نحو تنمية شاملة ومستدامة تنبثق من القدرات المحلية المؤهلة وتستجيب لطموحات المجتمع واحتياجاته الملحة.

فضل فارس

التعليم الزراعي والبيطري: طريقنا نحو الاكتفاء والتنمية

يُعد التعليم الفني والتقني الزراعي والبيطري من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق نهضة حقيقية في القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في الدول التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية كمصدر أساسي للدخل. ومع تعاظم التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وتغير المناخ وتزايد أعداد السكان، لم يعد بالإمكان الاعتماد على الزراعة التقليدية وأساليب الإنتاج البدائية، بل أصبح من الضروري الاستثمار في التعليم الزراعي التطبيقي، وإعداد كوادر مؤهلة تمتلك المهارة والمعرفة العلمية الحديثة.

يمثل هذا النوع من التعليم جسرًا بين المعرفة والممارسة، حيث يُمكِّن الطلاب والمتدربين من اكتساب مهارات تطبيقية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني، ويزوِّدهم بالقدرة على إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، والتعامل مع التربة والمياه والبذور والأسمدة والمبيدات بطرق علمية دقيقة. كما يشمل أيضًا الجوانب البيطرية التي تُعد ركيزة أساسية للحفاظ على صحة الثروة الحيوانية، وضمان جودة الإنتاج الحيواني، والوقاية من الأمراض التي قد تؤثر على الإنسان والحيوان معًا.

تتنوع مجالات التعليم الفني الزراعي والبيطري لتشمل تخصصات متعددة، من أبرزها: الإنتاج النباتي، والبستنة، ووقاية النباتات، والتربة والمياه، والإنتاج الحيواني، وصحة الحيوان، والتلقيح الاصطناعي، والتغذية الحيوانية، بالإضافة إلى التخصصات المرتبطة بإدارة المزارع واستخدام التقنيات الحديثة مثل أنظمة الري بالتنقيط والبيوت المحمية. هذه التخصصات تهدف إلى تخريج فنيين قادرين على العمل مباشرة في الميدان، وعلى تقديم حلول واقعية وفعالة للمشكلات التي تواجه الإنتاج الزراعي والحيواني.

وتبرز أهمية التعليم الفني الزراعي والبيطري من خلال دوره المباشر في دعم الاقتصاد الوطني، فهو يُسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين جودة المنتجات، وتقليل الفاقد، ورفع كفاءة الاستغلال الزراعي. كما يساعد في توفير فرص عمل للشباب، خاصة في المناطق الريفية، مما يُسهم في الحد من البطالة، ويُقلل من الهجرة نحو المدن.

وإلى جانب ذلك، فإن هذا النوع من التعليم يُعد أداة فعالة لتطوير المجتمعات الريفية وتعزيز التنمية المحلية، من خلال تمكين المزارعين من المعرفة التي تجعلهم أكثر استقلالًا وقدرة على تطوير مشاريعهم. في كثير من الدول التي نجحت في تحقيق قفزات نوعية في القطاع الزراعي، كان الاستثمار في التعليم الفني الزراعي والبيطري هو الخطوة الأولى. فحين تكون لدى المجتمع كوادر فنية مدربة، فإنها قادرة على تحويل الأرض إلى مورد مستدام، والثروة الحيوانية إلى قيمة مضافة، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الأمن الغذائي والدخل القومي.

التعليم الفني والتقني السمكي: ركيزة لتنمية مستدامة ونهضة اقتصادية شاملة

أحمد عامر

يُعد التعليم الفني والتقني المرتبط بالثروة السمكية من أبرز الدعائم الأساسية التي تضمن استدامة هذا القطاع الحيوي، فهو الجسر الذي يربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي في بيئة العمل البحرية. ومع اتساع تحديات هذا القطاع وتنوع احتياجاته، تبرز أهمية تكوين كوادر مدرّبة ومتخصصة تستطيع التعامل بكفاءة مع مختلف الجوانب الفنية والإنتاجية، بدءًا من الصيد البحري وانتهاءً بالصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية.

إن وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تدرك تمامًا أن النهوض بالقطاع السمكي لا يتحقق فقط عبر السياسات والإجراءات التنظيمية، بل من خلال التمكين المعرفي والفني المستمر للعاملين في هذا القطاع، من خلال التنسيق مع المعاهد الفنية والمراكز التدريبية، وتنفيذ برامج تأهيلية وتدريبية تستهدف الصيادين وعمّال الموانئ والعاملين في سلاسل الإنتاج السمكي. كما تشارك في تحديث المناهج بما يتماشى مع التحولات البيئية والتقنية، وتسعى لربط مخرجات التعليم بسوق العمل السمكي لضمان توظيف الكفاءات في مواقعها المناسبة.

¬التعليم الفني والتقني السمكي لا يقتصر على تأهيل الصيادين في مهارات الصيد التقليدي، بل يشمل تخصصات متعددة مثل استزراع الأسماك، المراقبة الصحية والجودة، تكنولوجيا المعالجة والحفظ، إدارة الموارد البحرية، وصيانة معدات الصيد. كل هذه التخصصات تُسهم في تقليص الفاقد، وتحسين نوعية الإنتاج، ورفع معدلات الاستفادة الاقتصادية من الموارد السمكية. كما يسهم هذا التعليم في الحد من العشوائية في أنشطة الصيد، ويُعزّز من التزام الصيادين بالقوانين المنظمة والمواسم المحددة.

إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في التعليم الفني يفتح آفاقًا واسعة للشباب في المجتمعات الساحلية، عبر توفير فرص عمل حقيقية قائمة على مهارات حيوية مرتبطة بثرواتهم الطبيعية. كما يشجّع على الابتكار في التقنيات البحرية وتطوير الصناعات السمكية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمنتج السمكي وتحقيق عوائد اقتصادية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني. ولأن القطاع السمكي يمثل أحد الأعمدة الاستراتيجية للأمن الغذائي في البلاد، فإن تأهيل موارده البشرية يكتسب بُعدًا سياديًا يندرج ضمن رؤية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب دعم قدرات الصيادين ومجتمعاتهم في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

في ضوء ذلك، يتضح أن التعليم الفني والتقني المتخصص ليس ترفًا، بل ضرورة وطنية واستثمار استراتيجي. فالارتقاء بالقطاع السمكي يتطلب علمًا ومهارة وإدارة رشيدة، وكلها لا تتحقق إلا عبر بوابة التعليم الموجّه نحو خدمة هذا القطاع. وبفضل الجهود المشتركة بين وزارتي الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، والتربية والتعليم والبحث العلمي، يمكن بناء جيل جديد من المهنيين البحريين الذين يحملون لواء التنمية، ويقودون التحوّل المنشود نحو قطاع سمكي أكثر إنتاجية واستدامة.

التعليم الفني والتقني السمكي... نحو تمكين الكفاءات وبناء اقتصاد منتج

وزير الحاتمي

يمثل التعليم الفني والتقني في القطاع السمكي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خصوصًا في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه الثروة السمكية. فالتطور المتسارع في تقنيات الصيد، والتغيرات المناخية، وتراجع بعض المخزونات البحرية، كلها عوامل تتطلب وجود كوادر مدرّبة ومؤهلة قادرة على التعامل مع الواقع البحري بمهارة ومعرفة.

يتميّز التعليم السمكي بطابعه العملي الذي يدمج بين المعرفة النظرية والخبرة الميدانية، ما يضمن إعداد جيل من الفنيين والمتخصصين القادرين على النهوض بمهام إدارة وتشغيل وصيانة المرافق السمكية، وتنفيذ برامج الإكثار والحفاظ على المخزون السمكي، وتشغيل وحدات التجفيف والحفظ، وغيرها من الأنشطة المرتبطة بسلسلة القيمة في القطاع البحري.

تشمل مجالات التعليم السمكي تخصصات متعدّدة، منها تكنولوجيا الصيد، وتربية الأحياء البحرية، وتصنيع وتغليف المنتجات البحرية، وإدارة المرافئ والأسواق السمكية. كما أن البرامج التقنية لا تقتصر على مؤسسات التعليم الرسمي فقط، بل تمتد إلى مراكز التدريب البحري والمعاهد المتخصصة التي تقدم دورات قصيرة وطويلة الأجل لتأهيل الصيادين، وتطوير قدرات العاملين في المهنة، بما يواكب المعايير الدولية في السلامة والجودة والاستدامة.

قيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تدرك أهمية هذا النوع من التعليم، وتسعى إلى التنسيق مع الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي لتحديث المناهج، وتوفير الكوادر التدريبية، وتسهيل التحاق الشباب بهذه البرامج، خصوصًا في المحافظات الساحلية. كما عملت الوزارة على دعم مبادرات التدريب البحري، وتوسيع الشراكة مع المراكز البحثية والتقنية لتطوير المهارات وربط التعليم بسوق العمل.

أهمية التعليم الفني والتقني السمكي لا تكمن فقط في إنتاج كوادر مؤهلة، بل تتعدّى ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وتحقيق الأمن الغذائي، ورفع مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الإجمالي. كما يسهم هذا التعليم في نشر الوعي البيئي لدى الصيادين ومجتمعات الساحل، ما يعزز سلوكيات الاستدامة ويقلل من ممارسات الصيد الجائر والتخريبي.

إن التعليم الفني والتقني في المجال السمكي ليس رفاهية، بل ضرورة وطنية واستراتيجية، تسهم في بناء اقتصاد منتج، وتمكين المجتمعات الساحلية، وتحقيق السيادة على الموارد البحرية بما يخدم الأجيال الحاضرة والقادمة.

نصر عوضه

أهمية التعليم التخصصي في المجال السمكي لرفد قطاع الثروة السمكية بالكوادر المتخصصة

يُعد التعليم في المجال السمكي من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول الساحلية، وعلى رأسها اليمن، لتحقيق التنمية المستدامة للثروة السمكية. وتبرز الحاجة الماسّة إلى إعداد كوادر متخصصة ومدرّبة قادرة على إدارة المصائد السمكية بكفاءة، في ظل ما يشهده القطاع من تحديات متزايدة نتيجة الصيد الجائر، وتغيرات المناخ، والتلوث البحري، وضعف البنية المؤسسية للقطاع السمكي.

إن إنشاء وتطوير المعاهد السمكية وكليات علوم البحار يمثل خطوة استراتيجية لرفد قطاع الثروة السمكية بالمهندسين البحريين، واختصاصي الأحياء البحرية، وفنيي مراقبة الجودة، ومفتشي المصائد، وغيرهم من المتخصصين الذين تتطلبهم إدارة قطاع الثروة السمكية بمنهجية حديثة. فهذه المؤسسات التعليمية لا تخرج فقط أفرادًا يحملون شهادات، بل تبني قدرات علمية ومهارات عملية تضمن الاستغلال الأمثل للمخزون السمكي دون الإضرار باستدامته.

من بين المواقع الوظيفية التي تتطلب تأهيلًا تخصصيًا دقيقًا: مديرو مراكز الإنزال السمكي، ومراقبو الجودة في الموانئ والمصانع، والمفتشون البحريون، ومشرفو نظم التتبع والمراقبة عن بُعد، إلى جانب مديرو المصائد السمكية، والمهندسون الباحثون في هيئة أبحاث علوم البحار. غياب التخصص في مثل هذه المواقع يؤدي إلى قرارات عشوائية، غالبًا ما تضر بالمخزون السمكي أو تفقد البلاد فرصًا اقتصادية كبيرة بسبب رداءة جودة المنتج أو مخالفة المعايير الدولية.

إن تسليم مواقع إشرافية لأشخاص غير مؤهلين أكاديميًا يؤدي إلى نتائج سلبية، أبرزها تدهور جودة المنتج السمكي، وفشل السياسات الرقابية، وزيادة معدلات الصيد غير المشروع، ما يتسبب في استنزاف بعض الأنواع الاقتصادية وانخفاض العوائد المالية للدولة والصيادين على حد سواء. بالمقابل، فإن رفد القطاع بكوادر متخصصة ينعكس إيجابًا على الأداء المؤسسي، إذ يصبح القرار مبنيًا على معطيات علمية، ويُدار النشاط وفق خطط متوازنة تراعي الاستغلال الأمثل للموارد مع الحفاظ على استدامتها. كما يسهم ذلك في تحسين شروط التصدير وفتح أسواق جديدة، بفضل الارتقاء بجودة وسلامة المنتج البحري اليمني.

ومن هنا، فإن الدعوة إلى دعم التعليم البحري والمعاهد السمكية في اليمن ليست ترفًا، بل ضرورة اقتصادية وبيئية، ويجب أن تترافق مع سياسات تحفيزية للطلاب، وتوسيع برامج التدريب الميداني، وتوفير فرص العمل بعد التخرّج، لضمان بقاء هذه العقول المتخصصة في خدمة القطاع الوطني، بعيدًا عن الإهمال.

إن استدامة المخزون السمكي في المصائد السمكية اليمنية، وتحقيق أقصى مردود اقتصادي منه، يبدأ من قاعات التعليم البحري، وينتهي على موائد السياسات والإدارة، التي لا تصنعها إلا العقول المتخصصة.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 114 | السبت 18 ذو الحجة 1446هـ | 14 يونيو 2025م

إرشادات لمكافحة دودة الحشد الخريفية على محصول الذرة الشامية

اليمن الزراعية- م/ مبارك الشدادي

دودة الحشدالخريفيه هي حشرة موطنها الأصلي المناطق المدارية في الأمريكيتين وتعتبر آفة ضارة تصيب الذرة والخضروات، وتعتبر آفة متعددة العوائل النباتية حيث تتغذى الحشرة بكل أطوارها على ما يقارب من 100-80 محصول نباتي من النجيليات والخضروات، تهاجم الدودة جميع أجزاء النبات وتلحق أضرارًا اقتصادية فادحة بالمحصول.

يعتبر محصول الذرة العائل الرئيسي لها وتسبب أضرار اقتصادية كبيره وخسائر واسعة قد تصل إلى 80 ٪ .

للحشرة قدرة عالية على الإنتشار السريع والتكاثر فتستطيع الفراشة المؤنثة الطيران لمسافة تصل ل 100 كم في اليوم الواحد ويمكن أن تضع أكثر من 1000 بيضة خلال دورة حياتها.

أعراض الإصابة والضرر.

تبدأ اليرقات الصغيرة تغذيتها على أنسجة الأوراق من جانب واحد تاركة الجانب الآخر سليما ومع نموها وتطورها تصبح قادرة على التغذي على سطحي الورقة مشكلة ثقوبا غير منتظمة على الأوراق وتستطيع تدمير جميع أوراق النبات في وقت قياسي.. عند بدء تكون التراكيب الزهرية والكيزان في محصول الذرة تنتقل الحشرات لتبدأ التغذية عليها مما يسبب ضرر اقتصادي ضخم ويؤثر على الإنتاج كماً ونوعاً..

تتميز اليرقات بتركها لفضلات رطبة ذات لون أصفر تشبه نشارة الخشب فى داخل النبات وتعمل كعائق لوصول المبيدات إليها...

أخي المزارع: لمكافحة دودة الحشد الخريفية، عليك اتباع الإرشادات التالية:

أولًا: إرشادات المكافحة الوقائية

1. تطبيق نظام الدورة الزراعية.
2. تجنب الزراعة المتأخرة والزراعة المتداخلة (أي زراعة أعمار مختلفة من نفس المحصول في نفس الحقل).
3. المراقبة الدورية للنباتات للكشف المبكر عن الإصابة.
4. إيقاف الري وقت الرش لضمان فعالية المبيد.

ثانيًا: إرشادات المكافحة الميكانيكية

1. إزالة بقايا المحصول السابق والتخلص منها بطريقة آمنة:
(الدفن – الفرم – الحرق).
2. تعقيم التربة شمسيًا بتعريضها المباشر لأشعة الشمس.
3. جمع اليرقات ليلًا والتخلص منها بالحرق، نظرًا لنشاطها الليلي.
4. استخدام أغطية الأنفاق في الزراعات المكشوفة.
5. إزالة الأجزاء المصابة من النباتات.
6. جمع كتل البيض والتخلص منها.
7. استخدام المصائد النباتية مثل زراعة الذرة حول الطماطم، لحمايتها من الإصابة.
8. إدارة الري والتسميد لتقوية النبات ومساعدته على مقاومة الإصابة.
9. حراثة الأرض وتقليب التربة جيدًا للقضاء على العذارى واليرقات.
10. تفعيل المصائد الضوئية لاصطياد الحشرات الكاملة والتقليل من وضع البيض.

ثالثًا: إرشادات المكافحة الطبيعية

1. نثر الرماد أو الرمل الناعم على نباتات الذرة الشامية للحماية.
2. نقع بذور النيم (المريمره) لمدة 48 ساعة، ثم رش المستخلص على النباتات.
3. استخدام مستخلصات طبيعية:
الثوم
النيم (المريمره)
التفروزيا
التبغ
الكواسيا

رابعًا: إرشادات المكافحة الكيميائية (في الحالات الضرورية فقط)

استخدم المبيدات المتخصصة التالية، حسب الجرعات الموصى بها:

طريقةالاستخدام

1 - ايما مكتين بنزوات مع مانع انسلاخ فيرترا: سريع التأثير في الأيام الأولى 5 %اي سي بمعدل 25مل /100لتر.

2 - لامبداسيهالو ثرين5 %اي سي بمعدل 50مل /100لتر

3 -سيرومازين 75 %دبليو بي بمعدل 5.2 -5.6 جرام/ 20 لتر ماء

4 - سيفلو ثرين 10 %أي سي بمعدل 5 مل / 20 لتر ماء.

5 - اندوكس كارب 15 %اس ال بمعدل 25مل 100لتر ماء

ملحوظة مهمة :

يمكن استخدام العديد من المبيدات لاكن حافظ دائما علي وجود مادة فعالة قوية ومعتمدة ومانع انسلاخ فى كل رشة

ملحوظة:

مكافحة دودة الحشد الخريفية لا تقتصر على الرش فقط،
بل تشمل الوقاية، المتابعة، والتنفيذ الذكي المتكامل.

تغذية الأبقار الحلوب

المهندس/ جميل كشاشة

تُعد تغذية الأبقار الحلوب من أهم العوامل المؤثرة على إنتاج الحليب وصحة الحيوان. ويستلزم الأمر نظامًا غذائيًا متوازنًا ومراعيًا لمراحل الإنتاج المختلفة للبقرة. نقدم فيما يلي دليلًا إرشاديًا حول تغذية الأبقار الحلوب:

أولاً: المكونات الأساسية للغذاء المتوازن

- **الماء:** العنصر الأكثر أهمية. يجب توفير مياه نظيفة وعذبة بشكل دائم أمام الأبقار (24 ساعة يوميًا). تحتاج البقرة إلى ما بين 3 إلى 4 لترات من الماء لإنتاج لتر واحد من الحليب.
- **الأعلاف الخشنة (المالئة):** تشكل أساس العليقة وتوفر الألياف الضرورية لصحة الكرش والهضم:
- البرسيم: غني بالبروتينات والألياف والمعادن، ويُقدّم طازجًا أو مجففًا.
- التبن وقصب الذرة: مصادر جيدة للألياف، وتحافظ على صحة الجهاز الهضمي.
- **الأعلاف الخضراء:** كالبرسيم والشعير، وتوفر الطاقة والبروتين.
- **الأعلاف المركزة:** مصدر للطاقة والبروتين والعناصر الدقيقة:
- مصادر البروتين: فول الصويا، بذور الكتان، نخالة القمح، كسبة عباد الشمس.
- مصادر الطاقة: الذرة الصفراء، الشعير، نخالة القمح.
- **المضافات:**
- المعادن والفيتامينات: تعوض النقص في العناصر الأساسية مثل الكالسيوم والزنك والسيلينيوم.
- الملح: حجر الملح يجب أن يكون متوفرًا باستمرار.
- الخمائر ومنظمات حموضة الكرش: لتحسين الهضم، خاصة في فترات الإنتاج العالي.

ثانيًا: تحديد الاحتياجات الغذائية بناءً على

- **وزن البقرة:** تحتاج إلى نحو 1.5 % من وزنها كمادة جافة للحفاظ على وزنها.
- **كمية إنتاج الحليب:** تُقدّم 0.5 كجم من العلف المركز لكل لتر حليب.
- **المرحلة الفسيولوجية:**
- حديثة الولادة (0-80 يوم): ذروة الإنتاج، تحتاج إلى 12 كجم علف مركز، وبروتين محمي.
- الإدرار العالي (80 - 200 يوم): استمرار الإنتاج العالي.
- نهاية الإدرار (305-200 يوم): انخفاض تدريجي بالإنتاج.
- فترة الجفاف: تقليل العلف المركز، مع تعديل العليقة لتجهيز البقرة للموسم التالي.

ثالثًا: إرشادات عامة لبرنامج التغذية

- العليقة يجب أن تكون متوازنة ومحببة للطعم، ويمكن استخدام المولاس لتحسين الطعم.
- التغييرات في التغذية يجب أن تتم تدريجيًا.
- تقسيم العليقة على 4-2 وجبات يوميًا لتحسين الاستفادة منها.
- استخدام الخلطات الغذائية يحقق تجانس المكونات.
- الأعلاف يجب أن تكون نظيفة وخالية من السموم والعفن.
- متابعة يومية لاستهلاك العلف.
- تنفيذ برنامج لمكافحة الطفيليات الداخلية والخارجية.
- توفير بيئة مناسبة ونظيفة وجيدة التهوية.
- الالتزام بالحلب المنتظم ونظافة الضرع.

رابعًا: مثال على تركيبة علف مركز مقترحة (قابلة للتعديل)

- نخالة القمح: 30 %
- ذرة صفراء: 20 %
- شعير: 35 %
- فول الصويا: 10 %
- ملح: 1 %
- حجر جيري: 2 %
- مكمل فيتامينات ومعادن: 2 %

تنويه

هذه الإرشادات عامة. يُنصح دائمًا باستشارة طبيب بيطري أو خبير تغذية حيوانية لوضع خطة تغذية دقيقة تتناسب مع سلالة الأبقار ومستوى إنتاجها والموارد المتوفرة.

من جبال ريمة إلى سوق سهول تهامة..

بلال يحوّل حلم الطب البيطري إلى واقع

اليمن الزراعية - محمد حاتم

في ريف محافظة ريمة، وتحديدا في مديرية الجبين – قرية شاحط، وُلد بلال محمد يحيى غالب شاحط، ونشأ على بساطة الحياة وقيم العمل والاعتماد على الذات. منذ أن كان في العاشرة من عمره، انتقل مع والده وأسرته إلى محافظة الحديدة، وهناك بدأ مسار جديد من حياته سيقوده لاحقًا إلى النجاح المهني.

في عام 2022، قرر بلال الالتحاق بالمعهد التقني الزراعي في سردود، استجابة لدافع شخصي وتشجيع قوي من والده الذي يعمل كدكتور بيطري ناجح ويمثل له القدوة والمُلهم. كانت تلك الخطوة بمثابة بداية التحول الحقيقي في حياته.

ورغم كونه متزوجا وأبا لأربعة أبناء (ثلاث بنات وولد)، لم يتردد بلال في خوض غمار التعليم من جديد. عاش تجربة السكن المتواضع في بيت أحد زملائه بمدينة الحديدة، وتحمل الصعوبات المعيشية وظروف انقطاع المرتبات. لكن عزيمته لم تفتر، بفضل دعاء والدته ودعم والده الذي تكفّل بمصروفاته الشخصية وأعباء أسرته أثناء الدراسة.

دامت الدراسة في المعهد عامين، تميزت بالالتزام من قبل هيئة التدريس والعمادة، التي رغم الإمكانيات المحدودة، بذلت جهدًا كبيرًا لإنجاح العملية التعليمية. وحتى المناهج، كان الطلاب يتعاونون مع زملائهم في صنعاء للحصول عليها وتوفيرها ذاتيًا.

بعد التخرج، لم ينتظر بلال فرصة عمل حكومية أو وظيفة تأتي من بعيد. بل بادر إلى تحويل حلمه إلى مشروع. باع باص "هايس" كان يملكه، واستأجر محلًا في سوق المراوعة – المعروف بـ"المجلاب"، حيث تُباع الماشية وتُشترى. هناك افتتح صيدلية بيطرية، وبدأ مشواره العملي. حصل على الأدوية والمستلزمات البيطرية من الدكتور فاضل العامري، الذي منحه الثقة وسمح له بالدفع المؤجل على دفعات أسبوعية.

اليوم، أصبح بلال معروفًا في السوق بثقته ومهنيته، وأمانته في التعامل، وحرصه على تشخيص الحالات بدقة، والأهم من ذلك: مراعاته لأوضاع المزارعين البسطاء الذين لا يملكون الكثير. دعمه والده في التعريف به بين المزارعين والمربين، وساعده على بناء شبكة علاقات قوية.

بلال لم يُولد في المدينة، ولا وُلد وبين يديه مشروع ناجح، لكنه صنع كل شيء بنفسه، بتوفيق الله، ثم بعلمه، وجهده، وتخطيطه، وإصراره.

وعن شعوره عند افتتاح صيدليته يقول بلال:

"كان شعورًا لا يوصف، شعرت أني بدأت أقطف أولى ثمار جهدي، ليس لنفسي فقط، بل لعائلتي، ولكل من شجعني وآمن بي."

بلال محمد شاحط هو اليوم نموذج مُلهم لخريج التعليم الفني الزراعي الذي لم يستسلم للظروف، بل حوّلها إلى فرص، وفتح لنفسه أبواب الرزق والنجاح.

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	طلوع النجمين (الظلم الأول)	22	يونيو	4	يوليو	الهنعة	18 يونيو	30 يونيو

يقول علي ولد زايد:

إِحْذَرْ عَلَيْكْ أَوَّلْ حزيران بِيَومَيْنْ بَهَوَ اَلثُّريَا وَطُلُوعْ اَلنَّجْمَيْنْ

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA
https://agri-yemen.net

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

العناية بالتعليم الصحيح، العناية بالحرف والمهن، التعليم المهني وتطويره، هذه الأمور يجب التركيز عليها والعناية بها والاستفادة منها، اكتساب الخبرات في مختلف الأعمال، ومجالات العمل واسعة في هذا الزمن، تجد مثلاً في مجالات معينة هناك أزمة فيها أزمة في توفير الكادر العامل فيها، تجد مثلاً على مستوى المهندسين الزراعيين قلة قليلة من الذين يمتلكون هذه الخبرة، والشعب بحاجة إليهم، مجالات عمل أخرى يمكن دراستها في المعاهد المهنية، مع تطوير المعاهد المهنية حتى في مناهجها.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 18 ذو الحجة 1446هـ | 14 يونيو 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 114

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

وزارة الزراعة والثروة السمكية تعلن اغلاق موسم اصطياد الحبَّار في البحر الأحمر

اليمن الزراعية: خاص

أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ، إغلاق موسم اصطياد الحبار في منطقة البحر الأحمر من المياه البحرية للجمهورية اليمنية ابتداءً من 18 ذي الحجة 1446هـ الموافق 14 يونيو 2025م وحتى إشعار آخر.

ووجهت الوزارة في قرار صادر عنها، بمنع صيد الحبار في منطقة البحر الأحمر من المياه البحرية للجمهورية اليمنية خلال فترة إغلاق موسم الاصطياد.

ودعت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر، إلى حصر كميات الحبار المتوفرة في معامل التحضير وثلاجات الحفظ والمنشآت السمكية والرفع بنتائج الحصر خلال اسبوع من تاريخ تنفيذ القرار.

وشدد القرار على منع حمل معدات صيد الحبار على قوارب الصيد خلال فترة الإغلاق

وأكّدت الوزارة بأنه سيتم معاقبة كُلّ من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المحدّدة في قانون تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها وتعديلاته واللوائح المنفذة له.لما من شأنه حماية الحبار من الاستنزاف

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

العناية بالتعليم المهني وتطويره

إن امتلاك القوة البشرية يُعدّ من أهم المقومات لبناء أمة قوية في مختلف المجالات، باعتبارها الأساس لتحقيق القوة الشاملة، تجسيدًا لقوله تعالى: ﴿وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة﴾،

ومن أبرز مظاهر هذه القوة: القوى العاملة المهنية والحرفية. ولتحقيق ذلك، لا بد من تحرك ونشاط ميداني جاد للاهتمام بالتعليم المهني وتطويره، بهدف إعداد كوادر فنية ومهنية تهتم بالزراعة، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبناء اقتصاد قوي، من منطلق جهادي يُدرك أهمية التنمية العلمية والمعرفية كعامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن الجهل بمنهجية القرآن الكريم في المجالين المعرفي والعلمي، يُعدّ خسارة فادحة، إذ يجعلنا نحيد عن هدى الله، وننشغل بقضايا ثانوية لا تمثل أولوية، ونهمل التأهيل الحقيقي الذي يُخرج كوادر مؤهلة ومدرّبة ثقافيًا ومعرفيًا، قادرة على الإسهام في بناء نهضة هذا البلد والاستفادة من نعمه المتعددة.

إن مشروعنا القرآني هو مشروع حضاري، يسعى لبناء الإنسان من الداخل، ليُعيد بناء الحياة على أسس سليمة، كما جاء في الموجهات الحكيمة للسيد القائد عبدالملك الحوثي- يحفظه الله ويرعاه-

فالاستثمار الحقيقي في رأس المال البشري يبدأ من بناء الإنسان على هدى الله أولًا، ويتزود بالعلم والمعرفة، وفي مقدمتها التعليم الفني والمهني، الذي يمكن – إذا أُحسن استثماره – أن يحوّل المعاهد المهنية إلى جسور للنهضة، بدل أن تكون مجرد محطات انتظار.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية